شاركه الآخر فيه تنوير رفع كتاب الصلح المال في يد كل من الشريكين امانة حتى اذا هلك
لم يضمن بلا تعدي در وان شرطا في شركة العنان ان يعمل احدهما دون الآخر
والربح بينهما على قدر راس المال صح ويكون المال الذي لا عمل عليه بضاعة عند العامل
ويرجع رب صاحبه ووضيعته عليه وان شرطا للعامل اكثر من راس المال جاز ايضا على الشرط
ويكون المال المدفوع عنده العامل مضاربة وان شرطا الرفع من الربح اكثر من ماله لا تصح الشرط
ويكون المال بضاعة عند العامل والكل منهما بارع ماله والوضيعة على ما ذكرنا التقوي
شرواكرها فانواعها ترتهم ودفعوه لاحدهم ليحفظه فدسه في التراب ولم يجد حل
فقط رفع لآخر مالا ترضه بضعفه وعقد الشركة في المال فشترى احدهما فطلب رب المال
حصته ان لم يصبر ينقضه اخذ المتاع بقيمة الوقت در ومن اشترى عبدا مثلا فقال
لآخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل البعض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان
لم يعلم بالثمن حتى عند العلم وان قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله واجيبه
فان كان القائل غالما شاركه الاول قله ربعه وان لم يعلم قله نصفه وعشد صرح السبيه
ملك الاول ما اشتريته اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك جاز اشياه
وفيها تقبل ثلاثة عملا بالاعقد شركة فعلم احدهم فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين در
متبه وتبطل شركة العقد بموت احدها وبانكارها وبقوله لا اعمل معك وبفسخه
ولو المال عروضا خلاف المضاربة در قي رجل له بنون زوجهم الا انه لم يبين لهم
بيوتا بل هم مع ابيهم في داره وعياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب بدعي لنفسه
المتاع متاع الاب الا الثياب التي عليهم واذا كان الابوان في عيال ابن كبير في منزله فالمتاع
متاع الابن لانه رب الدار وصاحب النفقة دعوى يجب اعتقدي ولو كان غير الزوج
في عيال احدهما كان الابن في عيال الاب او الاب في عيال الولد ويحو ذلك كان المتاع
الاشياء الذي يحول في قولهم جميعا اسوي استعمل دابة مشتركة بينه وبين غيره
اذن شريكه بصبر غاصبا نصيب شريكه حتى يضمن نصيب شريكه في دابة هشلم بزازية
والاصل ان المال المشترك اذا هلك منه شيء فالهالك على الشركة والباقي في يقين على
حجر احد الشريكين يؤاخذ بالذي يصاحبه من الغرام والعمل محتارات
المحصل بينهم على ما شرطوا جزية العقد قول المضارب والشريك في عقد
والخسران مع تسمية ولا يلزمه ان يذكر الا سم بعضلا قاري الهداية رجل
متاعا فقال للآخر بعه بالشركة فباعه كذلك صح بينهما نصفين فالشركة غير صحيحة والربح
المال والآخر اجر مثله عمله جواهر الفتاوى طاحونة على نهر لرجل واخر
فوقع طاحونة احدهما بسبب وضعها قبل سلم الطاحونة الفوقية ويحتمل دابتهما
الثالث الثاني غير النصب بزازية وليس لاحد من الشركاء في النهر الشرب
نصيب طاحونة او دالية بغير اذن بقية الشركاء بزازية زرع ارضا بينه وبين

هل الشركة اذا طالبه بالربح او الثلث جعلته كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه لا
علمك ذلك ويكون بينهم فتقضاه بضيبه من الارض لو انفقت فصولين ولو احدث شركة
الغنان الدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة بزازية صار شريكا وما
الشركة ديون على الناس ولم يبينوا ذلك بل صارت لكن صارت مجهلا للعين فيه
سئل عن شركة دار سكناها احدهما طلب بيعها ولم يضين لكن صارت مجهلا للعين فيه
فابى الساكن هل يجبر على الاسكان ام على دفع الاجر لما سكن ام لا اجاب ان لشريكه ان يسكنها مثله
ولا يلزمه ان يسكن بقدر ما سكن لكن ان طلب المهايات في المستغل فله ذلك الآلات
يطلب شريكه قسمة الدار تقدم على المهايات قاري الهداية
المال يقبل قوله في الدفع شركة ولو بعد موته اي موت شريكه وبه صرح شيخي في بحره سبح
اذا عمل احد الشريكين دون الآخر بغير امر صاحبه فالربح بينهما اشباه
طعام او درهم مشتركة بينهما غاب احدهما فاخذ الحاضر نصيبه ارجو ان لا باس به وكيلي
او زني بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فانما انتقد
فسئل بل يخصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل قبضه يهلك الا الغائب والصبي
او القصي هلك عليهما فضولين وليس لاحدهم الشركاء في النهر الشرب ان ينصب
طاحونة او دالية بغير اذن بقية الشركاء بزازية سئل قارئ الهداية عن طلب حسابه
شريكه فاجاب لا يلزم بالتفصيل وعلله المضاربة والوصي والمتولي نهر
وقضاة زيانة ليس لهم قصد بالحسابة الا الوصول الى حق محصول در ولو
اشترى كاعنانا على ان يبيعا نقدا ونسيئة ثم نهى احدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح
بزازية وفي الذخيرة دفع الى آخر لغاز وقال اشتر بها بيني وبينك نصفين والربح لغاز
الوضيعة علينا فهلك المال قبل الشراء فلا ضمان عليه وهذا شركة ولو بعد الشراء كان عليهما
نهر سال الشركة في يد الشريك امانة جبرية ارض مشتركة بينه اشبه اي
رجلين غرس احدهما الارض المغروسة لان غرسه اذن فهو لهما او طلق فهو مشترك بينهما
جبرية الى احد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار بين يتيمين ولهما
وصيان وبخاف سقوطه وعلم ان في تركه احراز ما فاته الى نه الوصيين يجبر كما في الخانية
وينبغي ان يكون الوقف كذلك اشباه في القضا الدار المشتركة اذا استرمت فانفق احدهما
في مرمته بغير امر صاحبه وبغير القاضي فهو متطوع خلاصة في النفقات ومن شرط صحة
المفاوضة التساوي في الربح لا يفضل احدهما الآخر وان باع احدهما شيئا او اداه رجلا
وكفيل لمن رجل بدين او غصب رجل من سالا شريكه الآخر ان يطالبه به ولو قال المستودع
دفعت الوديعة الى احد المتفاوضين فانكر احدهما وجحد الآخر برئ المودع والمقر صدق
على نفسه وعلى شريكه صح سئل صاحب البحر عن شريك طلبه شريكه ان يحاسبه
على ما قبض فيه من مال الشركة فقال شريكه لا اعلم حسابا محررا وانما ربحنا كذا وصرفت

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)